قضايا سياسية

اسم المقال: الستراتيجية الأوروبية في مواجهة الأزمات
اسم الكاتب: أ.د. نوار محمد ربيع الخيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7622
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الستراتيجية الأوروبية في مواجهة الأزمات[▽]

European strategy for confronting crises

أ .د نوار محمد ربيع الخيري[*] Dr. Nawar Muhammad Rabee Al-Khayri

الملخص:

في إطار نظام دولي يموج بالأحداث والمتغيرات والأزمات التي تترك تأثيراتها على كل مكوناته، تعددت وتنوعت الأزمات التي اعترضت مسار عمل الاتحاد الأوروبي فتراوحت بين أزمات مباشرة في النطاق الأوروبي ، وأزمات خارجية إقليمية ودولية، وقد شكلت تلك الأزمات تحديات أمام الوحدة الأوروبية فكان الاتحاد الأوروبي حاضراً ومدركاً لتلك المتغيرات والأزمات وتأثيراتها وضرورة مواجهتها عن طريق ستراتيجية أوروبية موحدة تتمكن من التعامل مع تلك الأزمات وإدارتها والتكيف معها أو إيجاد الحلول لها وذلك عن طريق الإجراءات والسياسات وحزم المساعدات والستراتيجيات الخاصة بكل مجال من المجالات، إلا ان كل تلك الستراتيجيات الأوروبية لمواجهة الأزمات ليست بالمستوى المطلوب الذي يضع حلولاً جذرية لتلك الأزمات، فقد كانت الاستجابات الأوروبية والمتمثلة بستراتيجيات مواجهة الأزمات متباينة ، فالبعض منها كان حد ما في إمكانية التعامل مع الأزمات ، والبعض الآخر أخفق أمام أزمات أخرى ، أي ان الستراتيجيات الأوروبية إزاء الأزمات كانت ستراتيجيات خجولة ومتواضعة ولا تعبر دائماً عن الرأي الأوروبي الجماعي والموحد، فكانت المؤثرات والمتغيرات التي تجسدت بشكل أزمات أقوى من الإرادة الأوروبية في مواجهتها، كما ويؤثر في ذلك تغليب المصلحة الوطنية والخاصة للدول الأوروبية على المصلحة الجماعية والوحدوية والضغوط والتأثيرات الدولية التي تفضي إلى التأثير في الستراتيجيات الأوروبية ومدى نجاعتها، وكل ذلك يلقي بإنعكاساته على مكانة وقوة وفاعلية الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي . وعليه يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى مواقف وستراتيجيات أكثر قوة وأكثر تكاملية وتوافقية بين الدول الأعضاء تعبر عن دور وتأثير أوروبي موحد وتعزز من مكانته الدولية وتوازي النجاح الذي حققه على مر المراحل التي مر بها.

الكلمات المفتاحية : الاتحاد الأوروبي – الستراتيجية – مواجهة – الأزمات .

Abstract :

In the framework of an international system filled with events, variables, and crises that leave their impacts on all its elements, the crises that obstructed the course of the European Union's work were numerous and varied, ranging from direct crises in the European scope to external, regional and international crises. These crises made challenges to European Unity, so the European Union was

▽ تاريخ التقديم : 2024/4/16 تاريخ القبول: 2024/5/15 تاريخ النشر: 2024/6/30
* كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية nmrk.942002@uomustansiriyah.edu.iq
This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

present and realize to these variables and crises and their effects, and the necessity of confronting them by a unified European strategy can deal with, manage, adapt to, or find solutions to these crises through procedures, policies, aid packages, and strategies for each field. But, all of these European strategies to confront crises are not at the suitable level which puts and develops radical solutions to these crises. The European responses, represented by the strategies to confront the crises, were varied, some of them were successful and influential, even in a relative way, they expressed relative European consensus in some crises and contributed to some extent to the possibility of dealing with the crises, while other strategies failed in confronting other crises. The European strategies for dealing with crises were timid and modest strategies and did not always express the unified and collective European opinion. The influences and variables that were embodied in the shape of crises were stronger than the European will to confront them, that was also affected by the prioritization of the national and private interests of the European countries over the unitary and collective interests and the international pressures and influences that affected them. It leads to influencing European strategies and their effectiveness, all of which has implications for the status, strength and effectiveness of the European Union at the international level. Accordingly, the European Union needs stronger, more consensual and integrated positions and strategies among member states that express a unified European role and influence, enhance its international standing, and parallel the success it has achieved throughout the stages it has went through.

key words: European Union – strategy – confrontation – crises.

المقدمة :

مر الاتحاد الأوروبي بمراحل تكوينية كان لها الأثر الكبير في بلورته وبروزه كتجربة تكاملية ناجحة على الصعيد الإقليمي والدولي ، فكانت كل مرحلة تعبر عن إنجاز معين وفي مختلف المجالات ولا سيما في المجال الاقتصادي فأثبت وجوده في الاستمرار والتطور ودليل ذلك تتابع الدول الأوروبية في الدخول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

ولم يقف الاتحاد الأوروبي عند حد معين بل هو عملية تكاملية مفتوحة الحدود والنهايات ، فكلما حقق إنجاز معين تواصل طموحه في تحقيق خطوة أخرى وإنجاز آخر ، مع العلم ان تحقيق الإنجازات

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأوروبية ونجاحها ليست كلها في المستوى نفسه أو حققت النجاح نفسه ، وذلك للعديد من التأثيرات والتحديات والمتغيرات المؤثرة في مسار عمله .

وفي إطار نظام دولي يموج بالأحداث والمتغيرات والأزمات التي تترك تأثيراتها على كل مكوناته كان الاتحاد الأوروبي حاضراً ومدركاً لتلك المتغيرات والأزمات وتأثيراتها وضرورة مواجهتها عن طريق ستراتيجية أوروبية موحدة تضع المصلحة الأوروبية فوق كل اعتبار وتتعامل وتدير تلك الأزمات وتتكيف معها أو إيجاد الحلول لها من أجل واستمرار وتطور الاتحاد الأوروبي، فهل كانت ستراتيجية المواجهة الأوروبية بهذا الشكل والتأثير والفاعلية؟

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التعرف على الستراتيجيات التي اختطها الاتحاد الأوروبي كمنظمة لها مكانتها وثقلها الدولي في مواجهة الأزمات ، بمعنى هل تتناسب الستراتيجيات الأوروبية في مواجهة الأزمات مع المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي.

هدف البحث: يدور هدف البحث حول معرفة التحديات والمعوقات التي تواجه عمل وسياسة الاتحاد الأوروبي وفي مختلف الميادين ، مع ضرورة معرفة سبل المواجهة الأوروبية لتلك التحديات عن طريق الإستراتيجيات الأوروبية التي تخطط لها وتعمل على تنفيذها لتجاوز المعوقات وتحقيق الأهداف والانجازات التي يسعى الاتحاد لأوروبي إلى الوصول إليها .

مشكلة البحث: إن القدرات والإمكانيات الأوروبية والمصالح الوطنية الأوروبية والتأثيرات الخارجية تؤثر في صنع القرار الأوروبي الموحد في وضع ستراتيجية أوروبية لمواجهة الأزمات التي تعترضه وتؤثر في مساره . واستناداً إلى ذلك يطرح السؤال حول مدى جدوى الستراتيجيات الأوروبية في مواجهة الأزمات ، وإلى أي مدى أسهمت في حل تلك الأزمات أو التعامل معها وإدارتها .

فرضية البحث: يفترض البحث ان الاتحاد الأوروبي يدرك خطورة الأزمات الإقليمية والدولية التي تحثه على وضع ستراتيجيات لمواجهة تلك الأزمات ، إلا انه يجابه بتأثيرات تجعل تلك الستراتيجيات لا تتناسب مع المكانة الدولية للاتحاد الأوروبي.

منهج البحث: يحتم البحث في الستراتيجية الأوروبية في مواجهة الأزمات اعتماد المنهج التحليلي، لمعرفة الأزمات وتحليلها ومن ثم تحليل الستراتيجيات التي تم اعتمادها من قبل الاتحاد الأوروبي.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أولاً : الستراتيجية الاقتصادية الأوروبية :

من المعروف أن الاتحاد الأوروبي يمثل تكتلاً اقتصادياً وانموذجاً ناجحاً للتكامل الاقتصادي بين الدول الأوروبية ابتداءً من تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب مروراً بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة عام 1957 التي يسرت عملية التبادلات التجارية والكمركية واعتماد سياسات تجارية موحدة وصولاً إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماسترخت عام 1992 وتحقيق العملة الأوروبية الموحدة وتتابع إنضمام الدول الأوروبية إلى عضوية الاتحاد الأوروبي لغاية انضمام كرواتيا عام 2013، إلى جانب كونه تكتل يسعى إلى تعزيز الدور الأوروبي السياسي والاقتصادي في النظام الدولي ، إلا انه شَهِدَ أزمات اقتصادية أثرت في دوره واستقرار اقتصاده ، فبعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي طالت تأثيراتها دول العالم ، وكان الاتحاد الأوروبي واقتصاده من ضمن المتأثرين بتلك الأزمة والمتمثلة بأزمة الديون السيادية التي سادت بعض الدول الأوروبية عندما زادت نسبة الديون على نسبة الناتج الوطني في بعض دول الاتحاد الأوروبي فأدى ذلك إلى عدم القدرة على سداد الديون ، كذلك ظهرت أزمة اللاجئين والمهاجرين التي زادت من نسبة البطالة لدى الدول المستقبِلة للمهاجرين عن طريق تأثيرهم في اقتصادات تلك الدول[1] .

ومع اندلاع الحرب الروسية على اوكرانيا واستمرارها واجه الاتحاد الأوروبي أزمات جديدة زادت من التأثير الاقتصادي السلبي عليه تمثلت بتوقف تدفق النفط والغاز الروسي إلى الدول الأوروبية التي كانت تعتمد عليه في اقتصادها ، إلى جانب الأزمة الغذائية ونقص السلع والمحاصيل الأساسية التي زادت أسعارها وأدت إلى التضخم والبطالة التي تبعتها أزمات اجتماعية متمثلة بالإضرابات العمالية في قطاعات النقل والصحة ونقل المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى اوكرانيا مما أفضى إلى تزايد الضغط على الاقتصادات الأوروبية [2].

وفي مواجهة كل تلك الأزمات شرعت المفوضية الأوروبية في 20 حزيران 2023 بالإعلان عن ستراتيجية جديدة للأمن الاقتصادي جاءت أهدافها على تقليل المخاطر المترتبة عن بعض التدفقات الاقتصادية في إطار تزايد التوترات الجيوبوليتيكية وسرعة التحولات التكنولوجية مع المحافظة على أعلى مستوى من الإنفتاح والديناميكية الاقتصادية ، وقد حددت الستراتيجية الاقتصادية إطاراً مشتركاً للأمن

---

[1] زينب حيدر ، الاتحاد الأوروبي وأزمة 2020 .. انهيار أم استمرار عقيم ، الجزيرة، 2020/4/6،على الموقع الإلكتروني : https://www.aljazeera.net/blogs/2020/4/6/. (تاريخ الزيارة 2024/1/22).

[2] د. منى سليمان ، التحديات المستقبلية للاتحاد الأوروبي في 2023 .. الواقع والآفاق ، مجلة السياسة الدولية ، 22-1-2023 ، على الموقع الإلكتروني : http://www.siyassa.org.eg/News/18493.aspx.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاقتصادي عن طريق تعزيز وترصين الأساس أو القاعدة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وقدرته التنافسية ، والحماية من المخاطر والشراكة على أوسع نطاق من الدول . كما وأكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة إتباع نهجاً شاملاً لإدارة المخاطر التي تهدد أمنه الاقتصادي لاسيما تلك التي تفرضها بعض العلاقات والإرتباطات الاقتصادية التي تتطور في البيئة الجيوبوليتيكية والتكنولوجية التي تندمج مع المخاطر والتحديات الأمنية ، وعليه جاءت الستراتيجية الاقتصادية على القيام بتقييم شامل للمخاطر التي تواجه الأمن الاقتصادي الأوروبي في مجالات أربعة وهي : المخاطر المهددة لمرونة سلاسل التوريد بضمنها أمن الطاقة ، والمخاطر المهددة للأمن المادي والسيبراني في البنية التحتية الحيوية ، ومخاطر أمن التكنولوجيا وتسربها ، ومخاطر التبعيات الاقتصادية كسلاح أو الإكراه الاقتصادي . ومن أجل تجنب تلك المخاطر ومواجهتها يتعين على الاتحاد الأوروبي إتباع آلية محددة تستند على تعزيز القدرة التنافسية الأوروبية بتعزيز السوق الموحدة ودعم الاقتصاد القوي والمرن والاستثمار في المهارات والبحث والتكنولوجيا والصناعة ، و وضع سياسات وأدوات لحماية الأمن الاقتصادي ومعالجة الخلل فيه ، وتعزيز الشراكات الواسعة والاتفاقيات التجارية ، وتعزيز النظام الاقتصادي بالقواعد الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية ، والاستثمار في التنمية المستدامة . وقد تمت مراجعة لائحة فحص الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصدر الاتحاد الأوروبي التعليمات لجهاز التحليل الإستخباري لإكتشاف التهديدات المحتملة للأمن الاقتصادي وحمايته وتكثيف التعاون مع الدول الأخرى بخصوص الأمن الاقتصادي[1].

ثانياً : ستراتيجية الطاقة الأوروبية :

تقترب التأثيرات في المجال الاقتصادي مع التأثيرات في مجال الطاقة إلى حد ما ، فمع استمرار الانقطاع في الغاز الروسي مرت دول الاتحاد الأوروبي في عامي 2021 و 2022 بأزمة نقص الإمدادات من موارد الطاقة من الغاز اللازمة لأغراض الصناعة والتدفئة وفي الحاجات المعيشية للمواطنين وتوليد الطاقة الكهربائية مع ارتفاع أسعارها إلى خمسة عشر ضعفاً. ومن أجل إيجاد الحلول لهذه الأزمة وإدارتها بشكل سليم قامت حكومات الدول الأوروبية بإصدار سياسات للتخفيف من آثار أزمة الطاقة ولاسيما على المواطنين المستهلكين والشركات المتضررة ، تضمنت حدود قصوى لأسعار

[1] الاتحاد الأوروبي– استراتيجية الأمن الاقتصادي، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ECCI ، وحدة الدراسات ((27)) ، بون ، سبتمبر 27–2023 ، على الموقع الإلكتروني : https://www.europarabct.com/. (تاريخ الزيارة 2004/1/23) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التجزئة ، و وضع تعريفات تخضع للتنظيم ، وبرامج دعم لصالح الشركات كثيفة الاستهلاك للطاقة ، ومساندة شركات الطاقة بالسيولة أو رأس المال، ولم تقف الإجراءات الأوروبية عند ذلك الحد بل تبعتها بسياسات وإجراءات أخرى لتحقيق الاستقرار على مستوى أسعار الجملة وخفضها وضمان أمن الطاقة ، وتشجيع توفير الطاقة وزيادة العرض، و وضع حدود للكلفة في أسعار الغاز ، إلا أن ازدياد الطلب وزيادة الاستهلاك لم ولن يحل المشكلة، فالحل الأفضل يكمن في توحيد وتنسيق الجهود والتعاون بين الحكومات الأوروبية لخفض الطلب وزيادة العرض وإبقاء أسواق الطاقة الداخلية مفتوحة وحماية المستهلكين من الخطر، وخفض مستوى أسعار الطاقة وتقلباتها في أسواق الجملة الأوروبية ، وتحديد أسعار الواردات من الغاز الروسي وإيقاف رفع أسعار الجملة داخل الاتحاد الأوروبي[1]. ومن أجل المضي في معالجة مشكلات الطاقة عملت حكومات دول الاتحاد الأوروبي في حزيران 2022 على الالتزام بخفض الطلب على الغاز بنسبة 15% خلال فصل الشتاء ، وأقرت في أيلول 2022 تشريع يلزمها بأربع مجموعات من الإجراءات كسياسات متخذة وهي خفض الطلب على الكهرباء و وضع حد أقصى لإيرادات منتجي الكهرباء المنخفضي الكلفة، والإسهام التضامني من شركات الوقود الأحفوري ، ودعم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة[2]. كما وأعلن الاتحاد الأوروبي عن بناء احتياطات ستراتيجية لتجنب تعطل إمدادات المواد الخام الحيوية والصناعة ، وإتخاذ إجراءات للحد من ارتفاع أسعار مواد الطاقة الناتجة عن الحرب والتغيرات المناخية ، والبحث عن بدائل لمصادر الطاقة الروسية ، وركزت رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فون دير لاين) على وضع سقف لعائدات شركات الطاقة المتجددة والنووية الذي يمكن أن يجلب أكثر من 140 مليار يورو ، علماً أن الدول الأوروبية قد استثمرت في طاقة الرياح والألواح الشمسية وعليها البحث عن استحداث سوق هيدروجين جديدة لسد الثغرات والموازنة بين العرض والطلب ، واتهمت روسيا الاتحادية بأنها تشن حرب على موارد الطاقة والاقتصاد في أوروبا ، مع تأكيدها على استمرار العقوبات الأوروبية على روسيا[3].

---

[1] جيرومين زيتلماير ، سايمون تاغليا بيترا ، جورج زاتشمان ، كونال هوساف ، التغلب على أزمة الطاقة الأوروبية FSD ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، ديسمبر 2022 ، على الموقع الإلكتروني :
https://www.imf.org/ar/publication/fandd/issues/2022\12/beating- theeuropean-energy-crisis-zettelmeyer#.(تاريخ الزيارة 2024/1/24).

[2] جيرومين زيتلماير ، سايمون تاغليا بيترا ، جورج زاتشمان ، كونال هوساف ، مصدر سبق ذكره .

[3] في مواجهة أزمات الطاقة والأسعار.. أوروبا ستبني "احتياطات استراتيجية" لليثيوم والمعادن النادرة وتتمسك بمعاقبة روسيا ، الجزيرة نت ، 2022/9/14 ، على الموقع الإلكتروني : https://www.aljazeera.net/ news/2022/9/14/ .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثالثاً : الستراتيجية الدفاعية الأوروبية :

مع وقوع أي تهديد أو توتر أو أزمة دولية ولا سيما إذا كانت تمس الأمن الأوروبي ، يحاول الاتحاد الأوروبي أن يكون على قدر المسؤولية لمواجهة ذلك التهديد أو الأزمة وبقدرات أوروبية ، واستكمالاً لمساعيها السالفة واصلت دول الاتحاد الأوروبي في القرن الحادي والعشرين تطوير قدراتها الدفاعية والأمنية والتسليحية ، ففي 19–20 كانون الأول 2013 أكدت قمة مجلس الاتحاد الأوروبي في بروكسل على إصرار دول الاتحاد الأوروبي على أهمية التعاون في مجالي الدفاع والأمن تحت شعار (مسائل الدفاع) ، والتركيز على التحولات الجيوستراتيجية التي يمر بها النظام الدولي ، وتراجع القدرات الوطنية للدول الأعضاء، ومحدودية مشاركتها في المهام الخارجية الناتجة عن تقليل المخصصات المالية الدفاعية التي جاءت نتيجة الأزمة المالية العالمية ، ونتيجة للتحديات والتهديدات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي تم التنبيه على أهمية امتلاك الاتحاد الأوروبي القدرة على النشر المدني والعسكري المناسب والسريع والفاعل، وتحسين الاستجابة السريعة وتحسين القدرات المالية للبعثات الأوروبية الخارجية ، والتعاون بين المفوضية الأوروبية و وكالة الدفاع الأوروبية ، و وستراتيجية للأمن البحري للاتحاد الأوروبي في حزيران 2014[1]، وتطوير القدرات القتالية في المراحل القادمة ، مع التنبيه على حاجة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للقاعدة التكنولوجية والصناعية الدفاعية الأكثر استدامة وابتكار وتنافسية لتطوير القدرات الدفاعية والحفاظ عليها وتعزيز الاستقلالية الستراتيجية ، فمثلت قمة بروكسل 2013 نقطة تحول جديدة لتعزيز الطموح الأوروبي في مجال الأمن والدفاع، وركيزة أساسية للتوافق الأوروبي لتحسين الجهود المشتركة لوضع الاتفاقيات والمعاهدات الأوروبية بما يحقق الاستقلالية والقدرة على الاستجابة بكفاءة عالية وفاعلية في إدارة الأزمات والصراعات الخارجية من خلال النهج الشامل والمتكامل للنزاعات والأزمات[2].

لقد تزايدت التهديدات المؤثرة في الأمن الأوروبي وتجمعت العديد من الأسباب والأوضاع التي يعيشها العالم بشكل عام وبضمنه الاتحاد الأوروبي كالإرهاب والتجارة غير المشروعة والتهريب والتهديدات الهجينة من الفاعلين من الدول وغير الدول ، التي دفعت دول الاتحاد الأوروبي إلى مواجهة تلك الأزمات والأوضاع بإتخاذ مجموعة من الخطوات ليكون أكثر تأثيراً وفاعلية على الساحة الدولية ويتمكن من ضمان السلام والأمن في الداخل والخارج ، فكانت الأولويات التي اتفق عليها وزراء الاتحاد الأوروبي المعنيون في تشرين الثاني 2016 بالتركيز على ثلاثة أولويات وهي:

---

[1] كيف يواجه الاتحاد الأوروبي الأزمات ، pdf ، ص ص95–96 ، https://books.google.iq .

[2] المصدر نفسه ، ص 163 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

- تمكين الاتحاد الأوروبي من الاستجابة بشكل شامل وسريع وفاعل للأزمات .
- الإسهام في تقوية الشركاء في جانب الأمن والدفاع .
- تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على حماية المواطنين الأوروبيين .

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف تم الاتفاق على الخطوات المعززة للقدرات المدنية والعسكرية والهيكلية والدفاعية للاتحاد الأوروبي ، فاعتمدت المفوضية الأوروبية خطة العمل الأوروبية في مجال الدفاع في 30 تشرين الثاني 2016، المتضمنة على صندق دفاعي أوروبي ، وخطوات أخرى لمساعدة الدول الأعضاء للإنفاق والبحث بشكل أكبر في مجال القدرات الدفاعية المشتركة، ومن ثم تحفيز القاعدة الصناعية التنافسية والمبتكرة والإسهام في تعزيز أمن المواطنين الأوروبيين، إلى جانب ذلك تم اعتماد على الاتحاد الأوربي و وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي مجموعة مشتركة من الاقتراحات للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي لتعزيز التعاون بين الطرفين في العديد من المجالات[1] .

في أيلول 2017 طرح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرونة مصطلح الاستقلالية الستراتيجية والمقصود به العمل على تمكين أوروبا من امتلاك وسائلها الخاصة للدفاع عن نفسها عسكرياً ودبلوماسياً وطاقوياً ، لاسيما بعد تعرض أوروبا إلى أزمات كبيرة كالأزمة المالية العالمية في عام 2008 وأزمة الهجرة واللجوء، والأزمة الاوكرانية ومواجهة تلك الأزمات وتأكيد السيادة الأوروبية، وقد تم الاتفاق على استناد ركائز الاستقلالية الستراتيجية على الاستقلالية الاقتصادية والاستقلالية التكنولوجية والاستقلالية الدفاعية والأمنية، فالمكون الدفاعي والأمني الأوروبي المستقل والطموح يحتاج إلى العمل الدؤوب[2] ، بمعنى انه في عام 2017 اعطيت المراجعة الستراتيجية للدفاع والأمن القومي لفرنسا مهمة عرض شراكات دفاعية طموحة على الشركاء لتعزيز التلاقي الستراتيجي بين الأوروبيين للوصول إلى الأمن المشترك . أما مبادرة الدفاع الأوروبية المطروحة في 26 ايلول 2017 و وقعها وزراء الدفاع الأوروبيين – من خلال خطاب نوايا وتنمية ثقافة أوروبية ستراتيجية مشتركة – في 25 حزيران 2018 وذلك لتعزيز قدرة الأوروبيين على أداء عمليات ومهام عسكرية متعددة الأطراف في إطار الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والأمم

[1] حزمة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع ، موقع ويب رسمي للاتحاد الأوروبي ، The Diplomatic Service of the Enropean Union, 19/10/2017 ، على الموقع الإلكتروني : http://www.eeas.europa.ewu/node/16693-ar .

[2] ما حدود نجاح فكرة الاستقلالية الاستراتيجية الأوروبية ؟ ، إنتريجونال للتحليلات الاستراتيجية ، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين ، 2023/4/19 ،على الموقع الإلكتروني : https://apa.inter.com/post.php?id=6033.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المتحدة للتعامل مع الأزمات التي تضر بالأمن الأوروبي . كما وتمت المراجعة السنوية المنسقة للدفاع والقدرة على قيادة البعثات والعمليات العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي ، وتعزيز الإدارة المدنية للأزمات المدرجة ضمن السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة ، واعتماد ميثاق السياسة المدنية والأمنية والدفاعية المشتركة في عام 2018. هذا إلى جانب استمرار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وتحقيق إنجازات مشتركة منتظمة وضمان التكامل بين المنظمتين ، كما وتعد مبادرات سياسة الدفاع الأوروبية جزء من تنامي نفوذ وقوة مجموعة القوات المشتركة الخاصة بالأوروبيين في تعزيز حلف شمال الأطلسي[1].

واستكمالاً للخطط والستراتيجيات الأوروبية ، ومن أجل مواجهة الأزمات والتهديدات والتحديات، سعى الاتحاد الأوروبي إلى الانطلاق في مرحلة أخرى جديدة في السياسة الدفاعية والأمنية في اعتماد الوثيقة التوجيهية أو البوصلة الستراتيجية أو ماعدوه الكتاب الأبيض الأول للاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع من قبل دول الاتحاد الأوروبي من خلال اجتماع المجلس الأوروبي في 24 و 25 آذار 2022 ، وقامت تلك البوصلة الستراتيجية على تحليل مشترك للتهديدات ومكامن الضعف التي تعاني منها الدول الأوروبية ، وقد تم استحداث ثقافة ستراتيجية مشتركة وتعزيز تماسك الأوروبيين في الأمن والدفاع ، وقد ارتكزت الوثيقة التوجيهية للسياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية على المرتكزات الآتية :

- التصرف : ويتجسد في تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على إتخاذ الإجراءات العملية في عالم تتضاعف فيه الوحشية والمباغتة .
- التأمين : ويتجسد في النهوض بالقدرة الأوروبية على حماية الحيز الستراتيجي المشترك والدفاع عن القيم والقواعد والمبادئ التي يؤكد عليها الاتحاد الأوروبي .
- الاستثمار : ويتجسد في تعزيز السيادة التقنية التي تتضح في تحسين القدرات الدفاعية الأوروبية .
- العمل في شراكة : ويتجسد في العمل مع الشركاء في تعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي كشريك على الصعيد الدولي[2].

---

[1] سياسة الدفاع الأوروبية ، الدبلوماسية الفرنسية ، تموز 2019 ، على الموقع الإلكتروني :https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/.

[2] أمن قومي– استراتيجيات الاتحاد الأوروبي– الأمن والدفاع والاقتصاد (ملف)، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، وحدة الدراسات ، بون ، 28 سبتمبر 2023 ، على الموقع الإلكتروني : http://www.europarabct.com/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لقد جاءت الحرب الروسية على أوكرانيا في 24 شباط 2022 كإحدى أهم التهديدات والمخاوف التي حركت دول الاتحاد الأوروبي في مجال تفعيل الستراتيجية الدفاعية الأوروبية وذلك لخشيتهم من وصول الحرب إلى الأراضي الأوروبية ، واستناداً إلى ذلك أعلن الاتحاد الأوروبي في بيان له بأنه بحاجة إلى أن يكون قادراً على حماية مواطنيه والإسهام في السلم والأمن الدوليين ، كما وأضاف البيان أن هذا أمر مهم للغاية في وقت تعود فيه الحرب إلى أوروبا بعد العدوان الروسي غير المبرر على أوكرانيا إلى جانب التحولات السياسية الكبرى ، واستناداً إلى ذلك قررت دول الاتحاد الأوروبي في آذار 2022 ومن خلال وزراء الخارجية والدفاع الأوربيين اعتماد ستراتيجية أمنية تهدف إلى تعزيز الحضور العسكري للتكتل الأوروبي تتضمن إنشاء قوة رد سريع تتكون من خمسة آلاف جندي قابلة للنشر بشكل سريع في حال حدوث أي أزمة ، وتشمل مكونات القوة الأوروبية هذه القوات البرية والجوية والبحرية ومجهزة بقدرات نقل قادرة على تنفيذ تدخلات الإنقاذ وإجلاء المواطنين الأوروبيين العالقين في نزاع ، ومن المفترض أن تكون القوة الجديدة بدلاً من المجموعات القتالية القائمة التي أنشأها الاتحاد الأوروبي عام 2007 ولم يتم استخدامها نهائياً . ويفترض أن تكون القوة الجديدة جاهزة للاستخدام عام 2025، وقد أعلنت وزيرة الدفاع الألمانية (كريستينه لامبرشت) في بروكسل أن المانيا مستعدة لتقديم النواة الأساسية لقوة الرد السريع الجديدة[1]. (وقد جاءت هذه الخطوة الأوروبية بعد أن أظهرت الحرب الروسية على أوكرانيا ضعف القدرات العسكرية والدفاعية الأوروبية بالمقارنة مع قوة كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية ، فكانت الحرب الحدث الذي نبه الدول الأوروبية إلى الاندفاع بجدية للتعامل مع الأزمة الدفاعية والعسكرية الأوروبية ، إذ كان المستشسار الألماني (أولاف شولتز) قد أعلن في خطابه في 27 شباط 2022 أمام البرلمان الألماني عن تخصيص مبلغ مائة مليار يورو لدعم الجيش الألماني، وفي 20 كانون الثاني 2023 أعلن الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) عن زيادة الإنفاق العسكري والدفاعي الفرنسي ليصل إلى (400) مليار يورو لبناء جيش قادر على مواجهة التحديات الأمنية بعد الحرب الأوكرانية ، وكان الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) قد دعا في منتصف عام 2022 إلى تطوير الصناعة الدفاعية الأوروبية لتصبح أكثر قوة لمواجهة التهديدات الروسية للأمن الأوروبي بعد الحرب الأوكرانية ، كما وأعلنت فنلندا والسويد عن مضاعفة الإنفاق الدفاعي وكذلك إنضمامها إلى حلف

[1] استعداداً لمواجهة الأزمات .. الاتحاد الأوروبي يقرر تأسيس قوة رد سريع يصل قوامها إلى 5 آلاف جندي، الجزيرة، 2022/3/22، على الموقع الإلكتروني : https://www.algjazeera.net.politics/.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

شمال الأطلسي الذي يمثل تعزيز القدرة الدفاعية الأوروبية في الحلف [1]. ولم يقتصر الأمر على المانيا وفرنسا فقد كانت الدول الأوروبية الأقد قررت كل بحد ذاتها زيادة إنفاقها العسكري والدفاعي، فعلى سبيل المثال أعلنت بلجيكا في 25 شباط 2022 عن رفع الميزانية الدفاعية من (4,2) مليار يورو إلى (6,9) يورو، ويؤشر كل ذلك إلى ان الحرب الروسية الاوكرانية قد نبهت إلى ضرورة عمل مراجعة سريعة للستراتيجيات الدفاعية الأوروبية وزيادة الانفاق العسكري لمواجهة الأزمات والتحديات ، وزيادة قدرة الدول على إنفاقهم والتصرف بشكل مستقل من أجل ضمان أمنهم[2] .

لم تقف الستراتيجيات الأوروبية عند حدود قوتها الدفاعية والعسكرية الخاصة ، بل قدمت دول الاتحاد الأوروبي الدعم العسكري إلى أوكرانيا في حربها مع روسيا الاتحادية بقيمة 15 مليار دولار ، وكانت المانيا أكثر الدول تقديماً للدعم العسكري الذي بلغ (5,4) مليار دولار عام 2023 مصحوباً بالأسلحة والمعدات ، إلى جانب كل من فرنسا وهولندا واستونيا والدنمارك والنرويج والسويد وإيطاليا واسبانيا وفنلندا، فضلاً عن الدعم العسكري المقدم من بريطانيا التي خرجت من عضوية الاتحاد الأوروبي . وعلى الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي ترى ضرورة تقديم الدعم العسكري والدفاعي لأوكرانيا لحماية أمنها وحدودها الجغرافية والجيوسياسية ، إلا أن القدرات الاقتصادية والعسكرية للدول الأوروبية لا تسمح باستمرار تقديم المساعدات والدعم لمدى بعيد ، كما ان استمرار الإمدادات العسكرية والتسليحية لأوكرانيا ممكن أن يؤدي إلى إضعاف فرص السلام ، وهذا سيؤثر أمنياً ودفاعياً وجيوستراتيجياً على الأمن والدفاع الأوروبي وسيزيد من الخطر المقترب من الدول الأوروبية ، واستناداً إلى ذلك صرحت الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بأن احتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية للحرب في أوكرانيا تبقى ضعيفة طالما كان المنطق العسكري سائداً[3]، أي ان الأمر الذي يجعل الدول الأوروبية أمام أزمة صعبة الحل هو عدم التوافق في الرأي حول الجوانب الدفاعية والعسكرية والأمنية ، فعلى سبيل المثال زيادة التنافس بين الدول الأوروبية على أثر زيادة الإنفاق العسكري والدفاعي ، وكذلك تفضيل بعض الدول الأوروبية مثل المانيا ودول البلطيق للمنتجات الدفاعية الأمريكية على الأوروبية –الفرنسية– ، إذ تسعى فرنسا إلى الحصول على موافقة المانيا لإنتاج الطائرة (سكاف) الفرنسية – الألمانية ، هذا إلى جانب إعلان تقرير

[1] د. منى سليمان ، مصدر سبق ذكره .

[2] ملف أزمة أوكرانيا والاتحاد الأوروبي هل من تحول في السياسات الدفاعية والأمنية ؟ ، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات .ECCI ، إعداد وحدة الدراسات والتقارير(2) ، المانيا وهولندا ، 11 مايو 2022 ، على الموقع الإلكتروني : https://www.europarabct.com .

[3] أمن قومي– استراتيجيات الاتحاد الأوروبي– الأمن والدفاع والاقتصاد (ملف)، مصدر سبق ذكره .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المفوضية الأوروبية عن وجود ثغرات في القدرات الدفاعية الأوروبية ونقصاً في الأسلحة الثقيلة، فضلاً عن المعوقات اللوجستية وتحديات الأمن السيبراني ، ناهيك عن العجز في أنظمة الدفاع الجوي لحماية المدن والبنى التحية الحساسة من الهجمات الصاروخية ، الطائرات المسيرة للمراقبة ، القوات البرية والبحرية ، ونقص في الذخائر بعد العجز الذي أصابها نتيجة إرسال الدول الأوروبية المساعدات إلى اوكرانيا[1] .

على الرغم هذه الصعوبات والمعوقات الدفاعية والعسكرية والأمنية ، إلا ان واقع الأوضاع التي واجهها ويواجهها الاتحاد الأوروبي تجعل موضوع مواجهة الأزمات وحتى الحروب والتفاعل معها وإدارتها في صلب أولويات واهتمامات الستراتيجية الأوروبية[2] ، فقد حققت الأزمة والحرب الروسية على اوكرانيا نوعاً من التضامن والتماسك الأوروبي وسياسة خارجية أوروبية واضحة المعالم وحققت تقارباً وتوافقاً بين الدول الأوروبية في العديد من المواضيع ومنها الإنفاق العسكري، فقد جاءت القرارات الأوروبية بتمويل أوكرانيا عسكرياً ومساعدتها إنسانياً وقد بلغ حجم التمويل الأوروبي لأوكرانيا من بداية الحرب (2,2) مليار يورو ، كما ازداد التعاون الأوروبي الأطلسي من أجل تطوير القدرات الدفاعية الأوروبية والتعاون الأمني[3]. إذن يتبين انه وإلى جانب التباين وعدم التوافق العسكري والدفاعي بين دول الاتحاد الأوروبي إلا انها تحاول العمل ولو بحد أدنى من الخطوات الدفاعية الجماعية والمشتركة فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتدعيم القدرات الدفاعية منها إنشاء صندوق الدفاع الأوروبي وتدشين برنامج التعاون المنظم الدائم إلا أن كل ذلك كان تأثيره محدوداً. ومع ذلك أصدر وثيقة البوصلة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في آذار 2022 لصياغة تحليل مشترك للتهديدات المحتملة وتحقيق مكانة الاتحاد الأوروبي كعنصر فاعل للأمن والدفاع ، كذلك جاء الاستثمار في مجال الابتكار التقني وتطوير شبكة الجيل الخامس في عام 2006 من أجل تدعيم التواصل الأمني ، والتعاون في مجال الأمن السيبراني . ومع كل ذلك تظل تلك الخطوات محدودة التأثير ومحدود الاستقلالية[4]. ولكن حتى وإن كانت بشكل محدود وبسيط

---

[1] د. منى سليمان ، مصدر سبق ذكره .

[2] كريم مصلوح ، سياسة الدفاع الأوروبي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 25 أغسطس 2022، على الموقع الإلكتروني: https://www.dohainstitute.org/BooksAndJournals/pages/european-defense-policy.aspx .

[3] حسين المبيض ، مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الراهنة ، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات والشرق الأوسط وأفريقيا ، 2022/7/23، على الموقع الإلكتروني: .(تاريخ زيارة 2024/1/29). https://shafcenter.org/

[4] د. كريستان كوخ ، الاتحاد الأوروبي يواجه تحد الحفاظ على الوحدة وتجنب الانجراف للقومية والشعبوية ، آراء حول الخليج ، الأربعاء 29 آذار/ مارس 2023 ، على الموقع الإلكتروني :
araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6519:2023-03-29-12-04-47&catid=4641&Itemid=172

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وتشوبه المشاكل والعراقيل، لأن دول الاتحاد الأوروبي دائماً ما تسعى إلى تطوير القدرات العسكرية والدفاعية للاتحاد الأوروبي، وتجعل من كل أزمة أو حرب أو تهديد تحدي أمامها لإثبات قدرتها على المواجهة أياً كان شكلها لتثبت حضورها و تأثيرها لا سيما في الجوار القريب المؤثر في الأمن الأوروبي .

رابعاً: الستراتيجية الأوروبية في مجال البيئة :

امتدت أزمة التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة في التأثير على تراجع سقوط الثلوج وتراجع خصوبة الأرض وتزايد استهلاك النباتات للمياه ، وتغير التيارات الهوائية الدافعة للهواء من شمال أفريقيا باتجاه أوروبا وكل ذلك أوصل إلى ندرة المياه وحالة الجفاف التي تعيشها الدول الأوروبية التي وصلت إلى 47% من قارة أوروبا ، الذي سيؤدي إلى تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي بنسبة 0,5% مقارنة بالعقد الماضي، مع العلم أن الدول التي وصلها الجفاف وندرة المياه هي فرنسا وإيطاليا وإسبانيا كأكبر الدول الأوروبية الزراعية التي تزود السوق الأوروبي بالفواكه والخضروات ، فانخفض مستوى إحتياطاتها وإنتاجها ، كما سببت أزمة المياه تنافساً على مياه الألب في أوروبا لانخفاض مستوى الثلوج إلى أدنى مستوى لها، وعلى أثر أزمة المياه ظهرت أزمة النقل النهري في أوروبا في أنهار الراين والبو وشل حركة النقل التي تجاوزت خسائرها عشرات المليارات من اليورو ، في الوقت الذي كان يسهم بـ 80 مليار دولار في اقتصاد المنطقة ، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار الشحن . وإذا ما استمرت هذه الأزمة فسيؤدي ذلك إلى التأثير سلباً في الستراتيجية الأوروبية التي كانت تخطط لزيادة النقل عن طريق الممرات المائية بنسبة 25% في عام 2030 في إطار سعيها لمكافحة التغيرات المناخية وتخفيض انبعاثات الغازات[1]. ومن أجل التقليل من تأثير تغيرات المناخ وتجنب الوصول إلى الأزمة المناخية ، ومن أجل تقييد وحصر الاحترار أو الاحتباس الحراري في حدود (1,5) درجة مئوية فوق مستويات – ما قبل الثورة الصناعية–، وكمستوى آمن للمناخ نسبياً، فإن ذلك يستلزم تحقيق جملة من الخطوات والإجراءات للوصول إلى المستوى المناخي المطلوب على مستوى دول العالم ومنها دول الاتحاد الأوروبي التي عليها إتخاذ جملة إجراءات وتدابير لمواجهة أزمة المناخ[2].

---

[1] روزان الفايد ، مخاطر عديدة: أوروبا في مواجهة أزمة المياه ، وحدة الدراسات الأوروبية ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 2023/8/14 ، على الموقع الإلكتروني : https://ec55.com.eg/36033/. (تاريخ الزيارة 2024/1/26)

[2] دورا إياكوفا ، وألفريد كامر، وجيمس روف ، كيف يمكن تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي الطموح لتخفيف آثار تغير المناخ ، على الموقع الإلكتروني :

https:/ www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/09/24/blogs-how- -the-eus-ambitious-climate- to-meet- mitigation-goals)- .(تاريخ الزيارة 2024/1/26).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وبالفعل إتخذ الاتحاد الأوروبي الستراتيجيات والإجراءات المحققة لهدف الحفاظ على مستوى المناخ وأمنه في إطار الصفقة الخضراء التي ترتبط بالأداء الاقتصادي الأوروبي بالحفاظ على الموارد والأسس الطبيعية المشتملة على الماء والهواء والتربة والغابات والبحار والمناخ المستقر، وتهدف الصفقة الخضراء أن تصبح أوروبا أول قارة محايدة من حيث التأثير على المناخ في عام 2050 ، بعدم انبعاث أو تقليل انبعاث غازات دفينة أكثر مما يمكن أن تمتصه النظم البيئية بالشكل الطبيعي ، وتهدف الخطة إلى الوصول في عام 2030 إلى أن يكون الانخفاض نسبة 55% في انبعاثات الغازات الدفينة عن مستويات عام 1990، وتسعى الصفقة الخضراء كذلك إلى زراعة ثلاث مليارات شجرة إضافية ، فما تركز عليه الصفقة الخضراء هو التقنيات الخضراء والتعامل الحذر واللطيف مع البيئة للوصول إلى الفصل بين النمو الاقتصادي واستهلاك الموارد وإيجاد فرص عمل جديدة في الوقت نفسه[1].

ولكي تحقق الستراتيجية الأوروبية البيئية كل متطلباتها من الضروري أن تتوافر الستراتيجية على سعر متزايد تدريجياً للكاربون كآلية كفوءة تضمن تعديل سلوك الأسر والشركات لتخفيض الانبعاثات ، إذ سيؤدي التسعير إلى حوافز لتخفيض استهلاك الطاقة واستخدام مصادر نظيفة للطاقة . كما ويجب استخدام إيرادات تسعير الكاربون لدعم النمو المستدام لتخفيض ضرائب العمل وتشجيع الاستثمارات الخضراء المنتجة ودعم المتضررين من التحول إلى الاقتصاد الأخضر، كذلك تسعى الستراتيجية إلى دعم الاستثمارات الخضراء والسياسات غير السعرية الموجهة باتجاه سياسات مكملة لمعالجة معوقات محددة بما فيها قيود التمويل والأسواق غير الكاملة وتوافر السلع العامة ، إلى جانب ضرورة ضمان التحول العادل بدعم الأسر والعمال المتضررين من التحول عن الأنشطة المستخدمة للكاربون ، ناهيك عن الحيلولة دون تسرب الكاربون من خلال التعاون العالمي بأن تتوصل الدول الأكثر انبعاثاً للكاربون إلى اتفاق حول حد أدنى لتسعير الكاربون ، كل ذلك من أجل الوصول إلى التحول نحو أنموذج اقتصادي منخفض الانبعاث للكاربون[2].

وفي مجال الاستجابة للأزمات والكوارث الطبيعية وعلى اختلافها أنشأ الاتحاد الأوروبي صندوق التضامن الأوروبي للاستجابة للكوارث الطبيعية والتعبير عن التضامن الأوروبي في مناطق الكوارث في

---

[1] صفقة أوروبا الخضراء، تقدم "الصفقة الخضراء" للاتحاد الأوروبي خطة محكمة من أجل الانتقال السلس إلى مستقبل مستدام، صديق للمناخ، أوروبا ، حقائق عن ألمانيا، على الموقع الإلكتروني:
https://www.tatsachen-euber-deutschland.de/ar/almanya- sfqt-awrwba-alkhadra wawrwba/.(تاريخ الزيارة 2024/1/26).

[2] دورا إياكوفا ، وألفريد كامر، وجيمس روف ، مصدر سبق ذكره .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

أوروبا والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية ، واستمرار العمل على تطوير آليات جديدة في السياسات العامة والتحديات الطارئة والاستجابة للأزمات والصمود أمام المخاطر المستقبلية ، وهي آلية الحماية المدنية والاستجابة للأزمات[1].

خامساً : الستراتيجية الأوروبية في مواجهة أزمة الديمقراطية – القومية – الشعبوية:

يواجه الاتحاد الأوروبي مشكلة أو أزمة اختلال الديمقراطية (الديمقراطية الليبرالية) من خلال تصاعد التيارات الشعبية التي تخاطب المجتمع والعاطفة والحنين والسعي إلى تطبيق أفكار ومطالبات هذا الأنموذج الاجتماعي والترويج لها ، ويحاول الاتحاد الأوروبي التصدي للاتجاهات الشعبوية وإعادة تفضيل ودعم مبادرة الديمقراطية الليبرالية بطرق مختلفة تراوحت بين السخرية من توجهاتهم ونهجهم كما في رد فعل رئيس الوزراء الهولندي (مارك روتي) ، أو تشبيه الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) نهجهم برؤى الأمل الزائفة ، إلا ان هذا لن يحل الأزمة بين حكومات الدول الأوروبية والنهج الشعبوي وإنما حل الأزمة يكمن في محاولات ومساعي أكثر عملية لإعادة التواصل مع المواطنين ، ويستلزم ذلك إرادة سياسية قوية[2] ، وذلك لأن التوجهات الوحدوية الأوروبية بدأت تتراجع مع صعود اليمين المتطرف في الانتخابات المحلية لعدد من الدول الأوروبية المتحمسة للوطنية والقومية مما يشكل تحدياً وأزمة أمام مستقبل الاتحاد الأوروبي[3]، لاسيما وان تأثير اليمين المتطرف الأوروبي والتيارات الشعبوية قد تصاعد مع الحرب على اوكرانيا وعلاقة تلك التيارات والأحزاب مع روسيا الاتحادية ورفضها لمؤسسات الاتحاد الأوروبي التكاملية ودعمها للسيادة القومية والوطنية ، وحكم تلك التيارات والأحزاب في عدة دول أوروبية مثل إيطاليا وبولندا والمجر والسويد وإلنمسا[4]، ولموجهة ذلك يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج ستراتيجية أوروبية تعزز الأهداف والتوجهات الوحدوية والمكاسب التي تمس حياة المواطنين الأوروبيين من العملية التكاملية الأوروبية .

---

[1] د. كريستان كوخ ، مصدر سبق ذكره .

[2] Ana Palacio ، الاتحاد الأوروبي يواجه تحديات أربعة ، ترجمة : مايسة كامل ، Project Syndicate , May22,2019 ، على الموقع الإلكتروني : https;//www.project-syndicte.org/commentary european-parliment-elections-eu-arabic/reform-by-ana-palacio-2019-5. (تاريخ الزيارة 2024/1/28).

[3] أحمد نظيف ، مؤتمر مستقبل أوروبا : الأهداف والمهام والتحديات ، مركز الإمارات للسياسات ، 23 مارس 2021 ، على الموقع الإلكتروني : https://epc.ae/ar/details/feqtured/mutamar-mustaqbal-uwrubba-alahdaf-walmaham-waltahdiyat) (تاريخ الزيارة 2024/1/28) .

[4] د. منى سليمان ، مصدر سبق ذكره .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

سادساً : الستراتيجية الأوروبية في مواجهة أزمة اللاجئين (الهجرة) :

جاءت أزمة اللاجئين والهجرة +إلى أوروبا نتيجة الأحداث في سوريا بالشكل الأكبر إلى جانب أزمة الهجرة غير الشرعية من السواحل الجنوبية للدول الأوروبية و الحدود البرية المتاخمة لأوكرانيا التي واجهت الاتحاد الأوروبي وشكلت أحد أبرز التحديات أمامه في عام 2023، إذ ازدادت معدلات الهجرة في عام 2022 (77%) عن عام2021 ، فشرعت بعض الدول الأوروبية ببناء سياجات على حدودها للحد من دخول المهاجرين ، كما أعلنت الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أو (الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل) (فرونتكس) تعيين الجنرال الهولندي (هانز ليجتنز) كمدير جديد لها عام 2023 ، وأنجزت المفوضية الأوروبية مشروع الخطة الجديدة لمراقبة الحدود ، كل ذلك كإجراءات علاجية للتحديات الأمنية والاجتماعية المواجهة للاتحاد الأوروبي[1]، والناتجة عن المشاكل التي تسببها أزمة المهاجرين واللاجئين التي تتمثل في زيادة حدة التوترات الاجتماعية وانخفاض التماسك الاجتماعي والتنافس على فرص العمل وعلى الخدمات و خفض الأجور وارتفاع الأسعار وانخفاض الخدمات العامة[2].

وبالرجوع إلى أزمة اللاجئين لدول الاتحاد الأوروبي منذ عام 2015 يتبين الاختلاف في وجهات النظر وعدم الاتفاق على سياسة أوروبية موحدة لمواجهة الأزمة ، أي بين مستقبِل للاجئين ورافض لهم مع عدم توافر الآليات الأوروبية لمواجهة تلك الأزمة ، التي أوضحت كذلك تفوق وأرجحية التوجهات الوطنية على التوجهات الوحدوية الأوروبية وأسسها وقيمها ، وكانت الأسباب وراء الرفض والاختلاف الأوروبي هي الأسباب الاقتصادية وتأثيرات انتقال اللاجئين إلى دول أوروبا على تلك الاقتصادات ، إلى جانب التخوف من الإرهاب ، والتأثير في اتفاقية شينغن التي تنص عن التنقل الحر للأفراد في الدول الأوروبية وهذا ما سيؤثر في الأنظمة الأوروبية ، وكل ذلك يشير إلى عدم قدرة المؤسسات الأوروبية على إدارة الأزمة وعدم التوافق وعدم فاعلية الإجراءات الأوروبية [3]، ونتيجة لذلك أضحى التحدي البنيوي يواجه الاتحاد الأوروبي وقد تجسدت أحدى نتائج ذلك التحدي في خروج بريطانيا من عضوية الاتحاد

---

[1] د. منى سليمان ، مصدر سبق ذكره.

[2] أ . رتيبة تيفوني، تحديات الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الجديدة، ص35 .

[3] جعيجع إسماعيل ، أزمة الاندماج الأوروبي بين الطموحات الجماعية والمصالح القومية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة ، 2018-2019 م ، 1440 هـ ، ص ص58-60 PDF.على الموقع الإلكتروني : dspce.univ-msila.dz:8080/xmlui/bitstream/handle/123456789/15017/ . (تاريخ الزيارة2024/1/29) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الأوروبي–، وهناك من التوقعات والاستطلاعات ما يشير إلى انهيار أو تفكك الاتحاد الأوروبي– وهذا يؤشر التراجع المؤسسي لمنظمة الاتحاد الأوروبي[1]، وارتفاع وتزايد تأثير وفاعية التيارات المحافظة والأحزاب السياسية ذات التوجهات الشعبوية بما في ذلك في دول أوروبا الشرقية في بولندا والمجر على سبيل المثال كتوجهات متحفظة على سياسات الاتحاد الأوروبي تدير بعض المواضيع بشكل فردي وأحادي كأزمة اللاجئين [2].

ولمواجهة أزمة اللاجئين اتخذت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات لوقف وصول اللاجئين إليها ، فتم الاتفاق على إعادة التوزيع للاجئين في الدول إلى جانب الاتفاق مع تركيا لإعادة قسم من اللاجئين إلى أراضيها مقابل حصول تركيا على ثلاث مليارات يورو سنوياً من الاتحاد الأوروبي[3]، وإلى جانب الاتفاق مع تركيا عام 2016 لإيقاف الهجرة غير الشرعية عبر حدودها إلى أوروبا ، تم اتخاذ إجراءات تعزيز أمن الحدود وإعادة تنظيم استقبال اللاجئين وتمويل مخطط المساعدات الأوروبية الموجهة لمخيمات اللجوء ، والإتفاق على سياسات أمنية ضمن نظام اتفاقية شيغين لإزالة الحدود بين الدول الأوروبية والتعاون في إطار ميثاق الهجرة الأوروبي الموضوع سنة 2008 لتنظيم شروط قبول طلبات الهجرة وطرق مكافحة وترحيل المهاجرين غير الشرعيين[4]. كذلك وضع الاتحاد الأوروبي في أيار 2024 وفي إطار التعديلات على قانون منطقة شينغن ضوابط على الحدود الداخلية والخارجية لحرية التنقل بين دول الاتحاد الأوروبي ، وتسمح القواعد والضوابط الجديدة للدول الأعضاء بتقليل عدد نقاط العبور الحدودية من أجل إيقاف محاولات منظمة تقوم بها دول أخرى لإرسال مهاجرين وكذلك لتقييد وصول المواطنين من دول ثالثة إلى الدول الأوروبية وذلك لضمان الحفاظ على الاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي[5]. لقد كانت إجراءات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع أزمة اللاجئين تحمل نوعاً من التمييز والاختلاف ، فقد طرح الاتحاد الأوروبي توجيه (الحماية المؤقتة) لأول مرة ويضمن فيه لجميع الأوكرانيين حماية مؤقته في أي مكان في الاتحاد الأوروبي وقد سجلت وكالة الأمم المتحدة للاجئين اكثر من(4,8) مليون لاجئ أوكراني إلى جميع دول أوروبا ، و وافق البرلمان الأوروبي على حزمة دعم بقيمة (400) مليون يورو

---

[1] Ana Palacio ، مصدر سبق ذكره .

[2] حسين المبيض ، مصدر سبق ذكره .

[3] يوسف الشاطئ ، أزمات الاتحاد الأوروبي تهدد فكرة التعاون الدولي، الجزيرة، 2018/4/2 ، على الموقع الإلكتروني: https//www.aljazeera.net/blogs/2018/4/22 . (تاريخ الزيارة 2024/1/30).

[4] أ . رتيبة تيفوني ، مصدر سبق ذكره ، ص 40 .

[5] الاتحاد الأوروبي يعدل قواعد شنغن ، الجزيرة ، 2024/5/24 ، على الموقع الإلكتروني ، Aljazeera.net/news/2024. (تاريخ الزيارة 2024/5/29) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

لمساعدة الدول الأوروبية في استيعاب اللاجئين والتعامل مع إجراءات الهجرة وإدارة الحدود العاجلة ، وقد تضمنت إجراءات (الحماية المؤقتة) مدة تصل إلى3 سنوات في دول الاتحاد الأوروبي وتضمن حق الحصول على تصريح إقامة والتعليم والسكن وسوق العمل ، فأصبحت دول مثل بولندا والمجر التي كانت متشددة مع موضوع اللاجئين الأوكرانيين تعبر عن التضامن الكبير مع أوكرانيا واتحاد الدول الأوروبية في التعامل مع الأزمة ، وهذا أوضح ازدواجية المعايير الأوروبية في التعامل مع أزمة اللاجئين التي جاءت بشكل إيجابي مع اللاجئين الاوكرانيين مقابل التعامل السلبي مع اللاجئين من الدول العربية والأفريقية[1] .

سابعاً : الستراتيجية الأوروبية في مواجهة أزمة اليورو :

على الرغم من استخدام دول منطقة اليورو عملة واحدة واشتراكهم في بنك مركزي مشترك هو البنك المركزي الأوروبي وسياسة نقدية مشتركة ، إلا انه لا توجد سياسة مالية مشتركة وكل دولة تتخذ قراراتها بالإنفاق الوطني والضرائب مع مراعاة شروط معينة ، وقد ظهرت بدايات أزمة منطقة اليورو المالية عام 2009 بدءاً من اليونان نتيجة اقتراض حكومة اليونان بشكل مكثف من أسواق رأس المال الدولية لدفع ميزانيتها وعجزها التجاري وفي عام 2010 بدأت تتخلف عن سداد ديونها العامة[2]، أي ان الأسباب التي كانت وراء تلك الأزمة هي ، ارتفاع الديون الحكومية نتيجة حُزَم الإنقاذ الكبيرة التي تم تقديمها أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتباطؤ الاقتصادي العالمي التي تبع ذلك ، فقد كان متوسط العجز المالي في منطقة اليورو في عام 2007 هو 0,6% خلال الأزمة وارتفعت الديون الحكومية من 66% إلى 84% من الناتج المحلي الإجمالي، السبب الآخر تمثل في العجز في الموازنة العامة والحساب الجاري نتيجة المبالغة في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي ، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة على السندات ، ناهيك عن عدم مرونة السياسة النقدية وفقدان الثقة والفساد في النظام المصرفي وعدم مرونة الجهاز النقدي الأوروبي والاختلاف في قوانين الضرائب والتقاعد بين دول منطقة اليورو ، وبذلك أصبحت دول الاتحاد الأوروبي في منطقة اليورو في أزمة مالية مستمرة وغير قادرة على تسديد ديونها أو إعادة تمويل ديونها الحكومية من دون مساعدة[3]، ونتيجة لذلك أطلقت مؤسسات

---

[1] حسين المبيض ، مصدر سبق ذكره .
[2] المصدر نفسه .
[3] نادية بلورغي ، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطة دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، ص ص63-66 ، PDF . (تاريخ الزيارة 2024/1/30) .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاتحاد الأوروبي مجموعة من السياسات لإنقاذ الموقف في مواجهة الأزمة بتقديم القروض إلى اليونان وكذلك لايرلندا والبرتغال وقبرص التي لا يمكنها تحمل الدين العام ، واشترطت المؤسسات الأوروبية على الدول إتباع تدابير تقشفية صارمة وإصلاحات اقتصادية وقد قبلت اليونان تلك الشروط مقابل تلقي المساعدة المالية ، فوصل ما تلقته اليونان من المساعدات بين عامي 2010-2018 حوالي 330 مليار دولار كقروض من الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي ، وقد شكلت تلك الأزمة خطر على النظام المصرفي الأوروبي ونتج عنها تباطؤ في النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة في الدول الأوروبية [1].

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي العديد من الستراتيجيات والسياسات واستخدم الكثير من الوسائل وعلى اختلافها من أجل إيجاد الحلول لمختلف الأزمات التي يواجهها ، فعلى صعيد مواجهة الأزمات المالية سعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير آلية الاستقرار الأوروبي عبر تأسيس صندوق إنقاذ دائم لمساعدة الدول الأعضاء التي تواجه الأزمات عن طريق تقديم المساعدات المالية وتبلغ سعة الصندوق للإقراض حوالي 800 مليار يورو ، وآلية الاستقرار المالي الأوروبي لتقديم المساعدات في الأزمات المالية الحادة، والاتحاد النقدي الأوروبي للعمل على تبني العملة الموحدة وهي اليورو وتنفيذ سياسات نقدية موحدة لضمان الاستقرار والنمو في منطقة اليورو ، إلى جانب نظام أوروبي للإشراف المالي كهيئات تنظيمية لمراقبة القطاع المالي ويتألف من المجلس الأوروبي للمخاطر النظامية والهيئة المصرفية الأوروبية وهيئة التأمين والمعاشات المهنية الأوروبية وهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية ، هنالك كذلك الصندوق الأوروبي للاستثمارات الاستراتيجية لدعم الاستثمار[2]. كل ذلك في سبيل الوصول إلى حلول ناجعة للأزمات المالية وإنقاذ النظام المالي الأوروبي والحفاظ على الإنجاز الأوروبي على الصعيد المالي المتمثل بالعملة الأوروبية الموحدة .

[1] حسين المبيض ، مصدر سبق ذكره .
[2] د.كرستيان كوخ ، مصدر سبق ذكره .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة :

تعددت وتنوعت الأزمات التي اعترضت مسار وعمل الاتحاد الأوروبي حيث تراوحت بين أزمات مباشرة في النطاق الأوروبي كالأزمات الاقتصادية وأزمة اليورو وأزمات السياسة الدفاعية الأوروبية ، وأزمات خارجية إقليمية كالحرب الروسية الاوكرانية وأزمة الطاقة ، وأزمات دولية كأزمة البيئة ، وأزمات ذات أسباب خارجية ونتائج داخلية كأزمة اللاجئين ، وقد شكلت تلك الأزمات تحديات أمام الوحدة الأوروبية دفعت الاتحاد الأوروبي باتجاه وضع ستراتيجية بل ستراتيجيات لمواجهتها وإدارتها والتعامل معها عن طريق الإجراءات والسياسات وحزم المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للمتضررين من أزمة الطاقة كاليونان ، وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية ، وتقديم المساعدات العسكرية وزيادة الإنفاق العسكري كسياسة دفاعية أوروبية لا سيما بعد بدء الحرب الروسية على اوكرانيا ، والسعي لتنويع مصادر الطاقة بدل الاعتماد على روسيا الاتحادية فقط ، والتعامل مع البيئة بشكل إيجابي عن طريق وضع الخطط المناسبة للتعامل مع التغير المناخي والتأثيرات البيئية ، والعمل على إيجاد الحلول والاتفاقات التي تخفف من حدة أزمة اللاجئين وما تتركه من تأثيرات أمنية واقتصادية واجتماعية على الدول الأوروبية .

كل تلك الستراتيجيات الأوروبية لمواجهة الأزمات ليست بالمستوى المطلوب الذي يضع حلولاً جذرية لتلك الأزمات ، فقد كانت الاستجابات الأوروبية والمتمثلة بستراتيجيات مواجهة الأزمات متباينة ، فالبعض منها كان ناجحاً ومؤثراً وإن بشكل نسبي وعبرت عن توافق أوروبي نسبي في بعض الأزمات وأسهمت إلى حد ما في إمكانية التعامل مع الأزمات ، والبعض الآخر أخفق أمام أزمات أخرى ، أي ان الستراتيجيات الأوروبية إزاء الأزمات كانت ستراتيجيات خجولة ومتواضعة ولا تعبر دائماً عن الرأي الأوروبي الجماعي والموحد ، فكانت المؤثرات والمتغيرات التي تجسدت بشكل أزمات أقوى من الإرادة الأوروبية في مواجهتها ، كما ويؤثر في ذلك تغليب المصلحة الوطنية والخاصة للدول الأوروبية على المصلحة الجماعية والوحدوية ، عندما تمس أي أزمة مصلحة تلك الدول وعلاقاتها الدولية ، وتنخرط في إطار الاتحاد الأوروبي كمنظمة جماعية عندما تكون الاستفادة أعلى مما لو كانت تلك الدول في إطارها الوطني ، ناهيك عن الضغوط والتأثيرات الدولية التي تفضي إلى التأثير في الستراتيجيات الأوروبية ومدى نجاعتها ، وكل ذلك يلقي بإنعكاساته على مكانة وقوة وفاعلية الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي .

يمكن القول ان الاتحاد الأوروبي بين شد وجذب فهو من ناحية يحاول ويسعى لأن يكون له دور ووستراتيجية خاصة في مواجهة الأزمات ، إلا انه يجابه بمعوقات تحد من اندفاعه من ناحية أخرى ، وعليه فإنه – أي الاتحاد الأوروبي– يحتاج إلى مواقف وأدوار تتبلور في صيغة ستراتيجيات أوروبية أكثر قوة وأكثر تكاملية وتوافقية بين الدول الأعضاء تعبر عن دور وتأثير أوروبي موحد وتعزز من مكانته الدولية وتوازي النجاح الذي حققه على مر المراحل التي مر بها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1- Ahmed Nazif, Conference on the Future of Europe: Goals, Tasks and Challenges, Emirates Policy Centre, March 23, 2021, on the website: https://epc.ae/ar/details/feqtured/mutamar-mustaqbal-uwrubba-alahdaf-walmaham-waltahdiyat (Date of visit: 1/28/2024).

2- In preparation for confronting crises...the European Union decides to establish a rapid reaction force of up to 5,000 soldiers, Al Jazeera, 3/22/2022, on the website: https://www.algjazeera.net.politics /

3- European Union - Economic Security Strategy, European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies ECCl, Studies Unit ((27)), Bonn, September 27-2023, on the website: https://www.europarabct.com/. (Date of visit: 1/23/2004).

4- The European Union amends the Schengen rules, Al Jazeera, 5/24/2024, on the website, Aljazeera.net/news/2024. (Date of visit: 5/29/2024).

5- National Security - European Union Strategies - Security, Defense and Economy (File), European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies, Studies Unit, Bonn, September 28, 2023, on the website: http://www.europarabct.com

6- Geagea Ismail, The Crisis of European Integration between Collective Ambitions and National Interests, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Bou Diaf University - M'sila, 2018-2019 AD, 1440 AH, PDF. On the website: dspce.univ-msila.dz:8080 /xmlui/bitstream/handle/123456789/15017/. (Date of visit: 1/29/2024).

7- Jeromin Zettelmayr, Simone Taglia Pietra, George Zachman, Kunal Heussaff, Overcoming the European Energy Crisis (FSD), Finance and Development Journal, International Monetary Fund, December 2022, on the website:

https://www.imf.org/ar/publication/fandd/issues/2022\12/beating- theeuropean-energy-crisis-zettelmeyer# (date of visit 1/24/2024). 8- The European Union Security and Defense Package, an official European Union website, The Diplomatic Service of the Enropean Union, 10/19/2017, at the website: http://www.eeas.europa.ewu/node/16693-ar

9- Hussein Al-Moubayed, The Future of the European Union in Light of the Current Crises, Shaf Center for Future Studies and Analysis of Crises and Conflicts, the Middle East and Africa, 7/23/2022, on the website: https://shafcenter.org/. (Date of visit: 29 /1/2024)

10- Dora Iakova, Alfred Kammer, and James Ruff, How can the European Union's ambitious climate change mitigation goals be achieved, on the website

https:/ www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/09/24/blogs-how- - the-eus-ambitious-climate-mitigation-goals)- to-meet- (Date of visit 1/26 /2024). 11-

A. Ratiba Tifuni, Challenges of the European Union in Light of New Crises

12- Rozan Al-Fayed, Many Dangers: Europe Facing the Water Crisis, European Studies Unit, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, 8/14/2023, on the website: https://ec55.com.eg/36033/.(Date of visit: 1/26/2024) 13- Zainab Haider, The European Union and the 2020 Crisis... Collapse or Futile Continuation, Al Jazeera, 4/6/2020, on the website: https://www.aljazeera.net/blogs/2020/4/6/. (Date of visit: 1/22/2024)

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

14- European Defense Policy, French Diplomacy, July 2019, on the website: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar /
15- Europe's Green Deal, the European Union's "Green Deal" provides a solid plan for a smooth transition to a sustainable, climate-friendly future, Europe, facts about Germany, on the website: wawrwba/ https://www.tatsachen-euber-deutschland .de/ar/almanya-sfqt-awrwba-alkhadra. (Date of visit: 1/26/2024) . 16-
In the face of energy and price crises... Europe will build "strategic reserves" for lithium and rare metals and insist on punishing Russia, Al Jazeera Net, 9/14/2022, on the website: 9/14/2022/ https://www. .aljazeera.net/ news
17- Dr. Christian Koch, The European Union faces the challenge of maintaining unity and avoiding drift into nationalism and populism, Opinions on the Gulf, Wednesday, March 29, 2023, on the website: araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=6519:2023-03- 12-29-04-47&catid=4641&Itemid=172
18- Karim Masloh, European Defense Policy, Arab Center for Research and Policy Studies, August 25, 2022, on the website: https://www.dohainstitute.org/BooksAndJournals/pages/european-defense-policy.aspx
19- How does the European Union face crises, pdf, pp. 95-96, https://books.google.iq
20- What are the limits of the success of the idea of European strategic independence? Interregional Strategic Analyzes, International Association of Political Experts and Analysts, 4/19/2023, on the website: https://apa.inter.com/post.php?id=6033
21- The Ukraine and European Union crisis file: Is there a shift in defense and security policies? , European Center for Counter-Terrorism and Intelligence Studies (ECCI), prepared by the Studies and Reports Unit (2), Germany and the Netherlands, May 11, 2022, on the website: https://www.europarabct.com 22- Dr. Mona Soliman, Future Challenges for the European Union in 2023... Reality and Prospects, International Politics Journal, 1-22-2023, on the website: http://www.siyassa.org.eg/News/18493.aspx
23- Nadia Balourgui, The repercussions of the Eurozone crisis on the Euro-Mediterranean Partnership, a case study of Algeria, Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Kheidar University, Biskra, PDF. (Date of visit: 1/30/2024).
24- Youssef Al-Shati, European Union crises threaten the idea of international cooperation, Al-Jazeera, 4/2/2018, on the website: https://www.aljazeera.net/blogs/4/22/2018. (Date of visit: 1/30 /2024).
25- Ana Palacio, The European Union faces four challenges, translated by: Maysa Kamel, May 22, 2019, Project Syndicate, on the website: https;//www.project-syndicte.org/commentary european-parliment-elections-eu-reform- by-ana-palacio-2019-5/ arabic. (Date of visit: 1/28/2024).

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/